

| الاسم  | اللقب    | التخصص | الرتبة و الوظيفة | المؤسسة |
|--------|----------|--------|------------------|---------|
| جيلالي | المستاري | فلسفة  | استاذ بحث ب      | CRASC   |

| الاسم         | اللقب | التخصص       | الرتبة و الوظيفة | المؤسسة     |
|---------------|-------|--------------|------------------|-------------|
| فريد          | مركاش | علم الاجتماع | ملحق بالبحث      | CRASC       |
| فاطمة الزهراء | جديد  | علم الاجتماع | ملحقة بالبحث     | CRASC       |
| سهيلة         | لغرس  | علم الاجتماع | أستاذة محاضرة ب  | جامعة معسكر |

إن غياب مؤسسة "رجال الدين" في الإسلام لا يعني غياب "رجل الدين" ذو السلطة الدينية في مستويات معينة وهو الإمام في المسجد بحكم اختلافه في درجة معرفته بالدين عن أولئك "المؤمنين العاديين" غير المتخصصين مما يفترض امتلاكه موقعا وظيفيا وسلطة دينية عليهم تبدأ بالمعرفة وتتواصل من خلال إشرافه على الصلوات الخمس وخطبتي الجمعة وإصداره للفتاوى و تسييره لمكان الممارسة الدينية .

وعلى الرغم من كونه يحتل مكانة أدنى في سلم ترتيب المتخصصين في الدين مقارنة بـ "العالم" أو "المفتي" تبقى للإمام في المسجد سلطة دينية في مستوى معين باعتبار دوره " في إنتاج ، إعادة إنتاج ، حفظ وتوزيع العقارات الدينية" كما يقول بيير بورديو<sup>1</sup> . فبناء على النشاطات التي يقومون بها يوميا والصورة التي يكوّنها رواد المساجد عنهم يعطيهم كل ذلك صفة السلطة الدينية في أماكن العبادة التي يشرفون عليها والأحياء أو القرى التي يتواجدون بها . يمكن القول ، من الناحية العملية والواقعية، أنّ الأئمة في المساجد اليوم هم من يذكرون ويعرفون الناس بالدين ويؤولون تعاليمه يوميا ويمثلون بالنسبة لرواد المساجد أو بعضهم على الأقل سلطة دينية بدرجة أو بأخرى. وأحيانا يمتلك بعض أئمة المساجد سلطة دينية على رواد مساجدهم تتجاوز سلطة " عالم الدين المتخصص " أو " المفتي " .

تمثل هذه السلطة الدينية " الفعلية" رهانا بالنسبة لعدد من الفاعلين الاجتماعيين، أهمهم فاعلو الحركات الدينية الإحيائية " الدعوية" كجماعات "التبليغ" و"السلفية العلمية" ، حركات الإسلام السياسي أو الأحزاب الدينية إضافة إلى الممثلين للسلطة الرسمية للدولة من خلال الفاعلين الإداريين محليا ومركزيا. ومن خلال متابعتنا للخطابات الرسمية وتصريحات الوصاية على الشأن الديني أي وزارة الشؤون الدينية نلاحظ " قلقا" حول "طبيعة" ومضامين الخطاب الديني السائد في مساجد الجزائر اليوم ونجد حديثا عن ضرورة الحفاظ على " المرجعية الدينية الجزائرية أو المغاربية" في مقابل "إسلام أجنبي" يأتي " من الخارج". وعليه فإن السلطة الدينية الفعلية للأئمة في المساجد

<sup>1</sup> Bourdieu, Pierre, « Genèse et structure du champ religieux », Revue française de sociologie, 1971 , XII-3, p.37

رهان أساسي بالنسبة للفاعل الإداري الممثل للدولة ، فهو يسعى ، بناء على " قلقه " سالف الذكر، للتحكم في الحقل الديني ومضامين خطابات الأئمة وشروط كل من يصعد للمنبر أو يسيّر أماكن العبادة، ومن هنا يبدأ الحديث عن رهانات مأسسة السلطة الدينية في الجزائر وإجراءاتها العملية.

عرفت فترة نهاية التسعينيات والعقد الأول من سنوات الألفين نزوع السلطة السياسية في الجزائر من خلال وزارة الشؤون الدينية إلى مأسسة الحقل الديني . ظهر ذلك من خلال عدد من المراسيم والقوانين التشريعية والتعليمات التنفيذية التي صدرت في هذه الفترة<sup>2</sup> لما سمي في بعض مقابلاتنا مع إطارات محلية بـ "تنظيم قطاع الشؤون الدينية في الجزائر" و"الاهتمام بوضع ومكانة الإمام" من خلال إدماجه في سلك الوظيف العمومي.

لقد شكّل المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008 والمتضمن للقانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف تغييرا جليا في الوضع الاعتباري للإمام و طبيعة المهمة التي يقوم بها، حيث تحولت الإمامة في المساجد إلى وظيفة عمومية تحكمها قواعد وقوانين الوظيف العمومي على مستوى شروط الالتحاق بالوظيفة، المهام المنوطة بكل صنف من أصناف الأئمة وكذا الحقوق والواجبات. تجدر الإشارة إلى أنّ هذا التحول في مكانة الإمام داخل "مؤسسة المسجد" هو استمرار لسلسلة المراسيم التي توالفت في سنوات العشر السابقة حول "تنظيم قطاع الشؤون الدينية" سواء على مستوى بناء المساجد والمدارس القرآنية والزوايا وحتى أماكن العبادة للشعائر غير الإسلامية، سواء على مستوى تحديد صلاحيات ومهام وأدوار مصالح ومديريات الشؤون الدينية على المستوى المركزي والمحلي وصولا إلى تحديد صلاحيات ومهام الفاعلين في مختلف مصالح الشؤون الدينية من أئمة، مفتشين، وكلاء أوقاف، مرشحات دينيات، معلمي قرآن وأعوان المساجد. يشير هذا المرسوم على المستوى التنظيمي وجود خطاب رسمي حول دور المؤسسة المسجدية ومهامها يراد له أن يوضع حيز التنفيذ، الأمر الذي تضعه نصوص المرسوم حول مهام الإمام إضافة إلى التركيز المسبق على حدود سلطة الإمام وخضوع خطابه الديني للمراقبة من خلال الأئمة الرئيسيين، المفتشين أو إدارة الشؤون الدينية على المستوى الولائي.

لقد حدّد القانون الأساسي شرط الالتحاق بوظيفة الإمامة، خاصة ما يتعلق منها برتبة الإمام الأستاذ أو الخطيب، فهو ذلك الذي تحضّل على شهادة أو إجازة معادلة في العلوم الإسلامية. يخضع الإمام الموظف لترصّ تجريبي مدته سنة واحدة قبل ترسيمه في منصبه حيث يتابع تكويننا تحضيريا. يمكن أن يُجدّد الترخيص لمرة واحدة فقط بعدها يمكن تسريح الإمام دون إشعار مسبق أو تعويض إذا ما "تمّ التقييم السلبي على أدائه خلال فترة ترصّبه". يشير المرسوم إلى أن الأئمة ليسوا في درجة واحدة من ناحية المهام والمسؤوليات، إذ أن هناك أربع مراتب: رتبة الإمام المعلم، الإمام المدرس، الإمام الأستاذ والإمام الأستاذ الرئيسي.. لا يشترط في صنف الإمام المعلم للقرآن أو الإمام المدرس المستوى العلمي العالي بل يكفي أن يكونا من حفظة القرآن، في حين يشترط في صنف الإمام الأستاذ الليسانس في العلوم الإسلامية كما أسلفنا الذكر مضافا إليها حفظ القرآن، ويشترط في الإمام الأستاذ الرئيسي مستوى الماجستير في العلوم الإسلامية أو خبرة عشر سنوات كإمام أستاذ. انطلاقا من هذا التصنيف لا يكلف بإعداد وإلقاء خطب الجمعة إلا من لهم رتبة الأئمة الأساتذة أو الأئمة الأساتذة الرئيسيون. وبناء على هذا التقسيم الجديد للمهام داخل المؤسسة المسجدية والذي يتخذ من التصنيف والتراتبية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي نموذجا للاقتداء، يظهر عمق التغيير الذي أحدثه القانون في وظيفة الإمامة ومعناها حيث حوّلها من منطلق تقليدي

<sup>2</sup> أنظر في هذا السياق المراسيم التالية على سبيل المثال : المرسوم رقم 98-381 الصادر في 01 ديسمبر 1998 حول تحديد شروط إدارة الأملك الوقفية وتسبيرها وحمايتها، المرسوم رقم 2000-200 الصادر في 26 يوليو سنة 2000 والمتضمن تحديد قواعد تنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف في الولايات وعملها، التعليم الوزارية رقم 60 المؤرخة في 12/04/2000 التي تتضمن تنظيم عمل المسجد، القرار الوزاري المشترك رقم: 60 مؤرخ في: 10/04/1999 بين المديرية العامة للوظيفة العمومية، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف يتضمن الخريطة المسجدية، وصولا إلى المرسوم التنفيذي رقم 08-411 المؤرخ في 24 ديسمبر 2008 والمتضمن للقانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف.

يقوم على مهام ما كان يطلق عليه بـ"شيخ الجامع" أين يكون حفظ القرآن هو مركز التصنيف للوضع الاعتباري للإمام إلى منطق الوظيفة بدلولها الحديث حيث الشهادة الجامعية هي المركز الرئيس في تحديد شروط الإمام الخطيب.

فالإمام بمختلف تصنيفاته الإدارية ( إمام صلوات خمس، إمام مدرّس، إمام أستاذ، ...) يعيّن بشكل إداري من قبل مديرية الشؤون الدينية وبناء على شروط علمية وإدارية و مسابقة عامة تكون إدارة الوظيف العمومي طرفا رئيسا فيها. وأما ما يتعلق بأهمية مضمون خطب الجمعة في تثبيت الإمام أو تسريحه من منصبه فيمكن في محتوى المهام التي حددها القانون الأساسي للإمام الأستاذ ومن أهمها في هذا السياق "الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة وتماسكها" (المادة 34 من القانون الأساسي)، حيث أشار الأئمة المستجوبون في دراسة ميدانية لنا سابقة حول الأئمة في مدينة وهران<sup>3</sup> أن المعنى الذي فهموه من هذه المادة من خلال الندوات التكوينية المختلفة هو "ضرورة الحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية" وقد اختلفت تأويلات الأئمة لدلول هذه المرجعية فهم من يتحدث عن مهمة "الدفاع عن المذهب المالكي أمام مختلف المرجعيات المذهبية القادمة من المشرق عن طريق الفضايات" كما جاء على لسان أحد الأئمة أو بتعبير آخر الفاعة عن معنى للسلطة الدينية ومرجعيتها في مقابل خطابات دينية منافسة تؤسس لمعاني مختلفة للسلطة الدينية؛ ومنهم من تحدث عن "إبراز القيادة الدينية لوزارة الشؤون الدينية" في مقابل هيئات وجماعات دينية أخرى تريد الاستحواذ على مركزية القرار الديني في المساجد داخل الجزائر كالمجلس الإسلامي الأعلى أو الجماعات السلفية و السياسية المختلفة.

يبدو لنا من خلال تلك المقابلات المنجزة مع أئمة المساجد أن رهان القانون الأساسي للأسلاك الخاصة بالشؤون الدينية هو تكريس محدودية السلطة الدينية للإمام ومحاولة التحكم في مضامين خطابه الديني، في مقابل البداية في مسار لمأسسة هذه السلطة وتحويل مركز "القرار الديني" من الإمام إلى الإدارة التي "توظفه". فمصدر السلطة الدينية انطلاقا من هذه الخطابات التي يمكن أن نعدها أولية استكشافية هو مديرية الشؤون الدينية التي تسيّر "قانونيا وإداريا" الحقل الديني وهي بالتالي التي توطر هذا الحقل على مستوى التوظيف والتكوين والتوجيه والفتوى، ناهيك عن اضطلاعها بمهمة التسيير المالي والجوانب المتعلقة بالأوقاف. ومعنى محدودية السلطة الدينية في هذه الحالة يتعلق أساسا بتبعية الإمام الإدارية والمالية، باعتباره موظفا، لسلطة الوصاية المباشرة أي المديرية، الأمر الذي قد يجعل خطابه الديني "خاضعا للمراقبة الإدارية".

وفي غياب مؤسسة دينية معتمدة في الجزائر كما هو الحال في بعض الدول العربية أو الإسلامية عموما، يشكل الأئمة حسب أدوارهم ومكانتهم داخل مساجدهم وأحيائهم إحدى صور وأشكال السلطة الدينية على المستوى المحلي، وعليه ستصبح السلطة الدينية للإمام مجالا لعلاقات القوى يتجاذبها العديد من الفاعلين الذين يستهدفون، ولأسباب مختلفة، استخدامها للتأثير في الفضاء الديني والفضاء العام بشكل أو بآخر. يستقي كلّ منهم خطابه وممارساته الدينية من مرجعيات ومدارس وأحيانا مذاهب فقهية مختلفة، إضافة إلى هؤلاء جميعا هناك مديرية محلية للشؤون الدينية تشرف عمليا على إدارة الحقل الديني على المستوى المحلي مستندة في ذلك على النصوص القانونية والمراسيم المختلفة التي توطر وظيفة الإمامة وكل ما يتعلق بالمساجد في الجزائر. تشكل المديرية فاعلا آخر في سيرورة بناء السلطة الدينية، حسب درجات تأثيره على الأئمة محليا.

إذا انطلقنا من فرضية تعدد الفاعلين الذين يشكلون فضاء الخطاب الديني داخل المساجد محليا، وأنّ لهؤلاء الفاعلين على اختلافهم تمثيلات وخطابات حول مهنة أو وظيفة "الإمامة" ورهاناتها حسب مواقفهم المسبقة (بناء على مرجعياتهم الفكرية والسياسية وتكوينهم الديني) وحسب مصالحهم ومعيشهم اليومي ومستوى علاقاتهم سواء بالمصلين أو بسلطة الإشراف على الحقل الديني محليا، ستصبح من الأهمية

<sup>3</sup> أنظر في هذا السياق مقال لنا يعدّ بمثابة خلاصة دراسة ميدانية حول خطابات الأئمة في عدد من مساجد وهران خلال سنتي 2009 و 2011:

جيلالي المستاري، "الخطاب الديني ومسألة المواطنة في الجزائر اليوم: قراءة في خطب منبرية بمساجد وهران"، ضمن كتاب جماعي، حسن رمعون (إشراف)، الجزائر اليوم: مقاربات حول ممارسة المواطنة، وهران، منشورات الكراسك، 2012، ص 155-175.

يمكن بالنسبة إلينا تحليل تمثل الإمامة عند هؤلاء الفاعلين جميعا. ومن خلال هذه التمثلات والخطابات يمكننا فهم معاني وسيرورات تشكل السلطة الدينية في اختلافها بل وفي شكلها التنازعي أحيانا على مستوى محلي. لا نستهدف من خلال هذا المدخل التحليلي وضع تصنيف للأئمة على مستوى المساجد انطلاقا من اختلاف أصولهم الاجتماعية ومسارات تكوينهم ومرجعياتهم الفكرية أو السياسية فقط، ولكن من خلال أشكال بنائهم لسلطتهم الدينية محلية انطلاقا من رهانات المتعددة " للإمامة - الوظيفة " اليوم.

انطلاقا من هذا السياق سنحاول أن نجيب في هذا المشروع على أسئلة الانطلاق التالية:

ما هي خطابات وممارسات الأئمة في الجزائر اليوم اتجاه مسار مؤسسة السلطة الدينية الذي نفترض أنه بدأ مع سلسلة القوانين والمراسم الذكر وصولا إلى وظيفة الإمام من خلال قانون 2008؟ ما هي مواقفهم من تلك القوانين والمراسم التي تستهدف "تنظيم" الممارسات الدينية والخطابات المسجدية في الجزائر؟ ما هي المظاهر الجديدة التي نتجت عن مسار مؤسسة السلطة الدينية؟ ما معنى الفعل النقابي عند أئمة المساجد اليوم؟ وهل تمثل الحركة النقابية في سلك الأئمة اتجاها نحو التأسيس لسلطة دينية "مستقلة" عند "الأئمة الموظفين" اليوم أم أنها مجرد "رد فعل آني" على سلسلة الإجراءات الإدارية نحو مؤسسة الحقل الديني؟ كيف يتكوّن وعلى ماذا يتكوّن الأئمة في مدارس التكوين الرسمية التابعة للوزارة الوصية؟ وهل خطاب التكوين ومقرراته جزء من مسار المؤسسة هذا؟

وما هي مواقف الأئمة من الخطابات الدينية التي تؤسس لسلط دينية منافسة لهم ومتنافسة معهم بل وقد تنازعهم سلطتهم سواء على المستوى المحلي، الوطني؟ ما هي خطاباتهم حول "سلطة الفقيه القضائي"<sup>4</sup> مثلا سواء كان ذلك في الفضائيات الوطنية أو العربية والإسلامية؟

في سياق هذه الدراسة سنحاول وضع تصنيفات أولية للأئمة في ميدان دراستنا انطلاقا من الإجابة على أسئلة أخرى ملازمة لعملنا الميداني وأهمها: من هم الأئمة في الجزائر اليوم؟ ما هي ملامحهم السوسيوولوجية؟ ما هي مساراتهم التكوينية والمهنية؟ وما معنى أن يكون الشخص إماما في الجزائر اليوم؟ وما هي الأدوار والنشاطات اليومية التي يقوم بها الأئمة؟ وكيف يقومون بتلك النشاطات ويتفاعلون مع مختلف الفاعلين المرتبطين بشكل أو بآخر بالفعل الديني أو تسييره محليا (مصلين، إداريين، تجار، منتخبين أو مسؤولين محليين، ...)?

انطلاقا من الهدف الذي وضعناه لمشروعنا والمتعلق ببحث مسار مؤسسة السلطة الدينية في الجزائر ومواقف الأئمة في المساجد منها، نحاول أن ننطلق في اللحظة الأولى من مؤشر العناصر المتضمنة في الخطاب الرسمي حول الأئمة في الجزائر وحول سلطتهم الدينية في المساجد والمعنى السائد حولها من خلال تحليل القوانين والمراسم والإجراءات الإدارية التي صدرت حول تسيير الحقل الديني في الجزائر ووظيفة الأئمة بالخصوص في محاولة منا لفهم هذا الخطاب اليوم وتصنيفاتهم في الخطاب المؤسسي والصورة التي يكوّنها فاعلو الدولة حول سلطة هؤلاء الأئمة. ومن ثمة فهم رهانات مؤسسة السلطة الدينية وحدودها بناء على ذلك الخطاب الرسمي وتلك الإجراءات التي اتجهت نحو "وظيفة" الإمام والوضع الاعتباري لأماكن العبادة بشكل عام. ونعمد من خلال ذلك، في لحظة ثانية، إلى تحليل وتفكيك الخطابات والأحكام المسبقة التي يكوّنها الفاعلون الإداريون ممثلو السلطة الرسمية حول محتوى الخطاب الديني السائد وهو يؤوّلون إجراءات مؤسسة السلطة الدينية.

وننطلق في اللحظة الثالثة من مؤشرات خطابات وممارسات الأئمة وخصائصهم السوسيوديموغرافية وتصنيفاتهم من خلال خطاباتهم حول أنفسهم من أجل بحث وتحليل رهانات سلطتهم في مقابل الفاعل الإداري الممثل لإرادة الدولة من جهة والفاعلين الدينيين المنافسين ممن يريدون استخدام المساجد لنشر رؤى مذهبهم وتأويلاتهم الدينية وإيديولوجياتهم السياسية من جهة ثانية.

ولتبيان ذلك سننطلق في مرحلتنا الأولى هذه من المشروع من ميدانين اثنين للدراسة: يتعلق الميدان الأول بالممارسة النقابية عند "الأئمة الموظفين" باعتبارها إحدى مظاهر ونتائج مؤسسة السلطة الدينية في الجزائر وقد تكون مدخلا من مداخل دراسة مواقف الأئمة من

<sup>4</sup> نستخدم هذا انطلاقا من عنوان الكتاب الذي ألفه الباحث السعودي "محمد أحمد الغدامي" حول الموضوع بعنوان: الغدامي عبد الله محمد، الفقيه القضائي: تحول الخطاب الديني من المنبر الى الشاشة المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011.

إجراءات مأسسة الحقل الديني. ويرتبط الميدان الثاني بمدرسة تكوين الأئمة كمدخل آخر لبحث مدى " انغراس " إجراءات مأسسة الديني في المنهج التكوينية للأئمة في الجزائر اليوم مقارنة بالمنهج السابقة ، ويمكن من خلال هذا الميدان أن ندرس اتجاهات وآراء "الأئمة المترفين" حول إجراءات مأسسة السلطة الدينية والخطاب الرسمي حولها انطلاقا من خطاباتهم وممارساتهم ومواقفهم من المنهج التكوينية والمواد التعليمية.

وفي حالة غرداية نعد إلى الاستناد إلى حالة ذات معنى **significant** تمكنا من دراسة مسار مأسسة السلطة الدينية في الجزائر على أساس المقارنة بين شكلين من تسيير الحقل الديني في الجزائر، شكل أول سائد في عموم الجزائر وفي المساجد " المالكية " بغرداية والقائم على "التسيير الإداري" للحقل الديني والذي يعتمد القوانين والمراسيم وإجراءات ووظيفة الفاعلين الدينيين في المساجد وأهمهم الأئمة، وشكل ثان مختلف لا نجده في غير منطقة غرداية وهو " التسيير الجماعتي" للحقل الديني مع خيط رابط بين الإداري والجماعتي يتمثل في موقع " ناظر الأوقاف الإباضية" الذي يشغل دور حلقة الوصل بين الشكلين. ولا يمكن في نظرنا بحث مسار المأسسة دونما دراسة كيفية معنى السلطة الدينية في ممارسة الإمامة عند إباضية غرداية ومواقف أئمتها من التسيير الإداري السائد في المساجد " المالكية". ومن خلال دراستنا لخطابات وممارسات الأئمة في غرداية نسعى إلى تحليل أشكال إدراك معاني سلطة الإمامة واختلافها وتنازعها بين فاعلين مختلفين أي بين سلطة الإمام ، سلطة الغزابة، سلطة مجلس عمي سعيد (مجلس هيئات الغزابة في القصور الإباضية السبعة)، سلطة ناظر الأوقاف الإباضية ، سلطة الفاعلين الإداريين المحليين والمركزيين الممثلين للدولة، وسلطة فاعلي الحركات الدينية والسياسية المحلية. يضاف إلى كل ذلك تلك العلاقة المعقدة في بناء السلطة الدينية للإمام الإباضي بين المحلي والوطني والدولي باعتبار العلاقة التي تربط الإباضية في غرداية بالمرجعيات الدينية الإباضية في دول أخرى وخاصة سلطنة عمان.

نشير في هذا الصدد إلى أن هناك العديد من الدراسات الميدانية والمساهمات المنشورة التي تناولت خطابات وممارسات أئمة المساجد وتلك العلاقة بين الخطاب الرسمي الذي يستهدف مأسسة الحقل الديني والخطاب الديني للفاعلين الدينيين من أئمة في المساجد أعضاء مجالس دينية رسمية كانت أو عرفية. ومن تلك الدراسات ما تعلق بحالة الجزائر أو المنطقة المغاربية والعالم العربي. نذكر من تلك الدراسات على سبيل المثال لا الحصر: مساهمة عبد الرحمن موساوي<sup>5</sup> حول المساجد في الجزائر من خلال خطابات وممارسات الفاعلين، كتاب محمد بغداد<sup>6</sup> حول إنتاج النخب الدينية في الجزائر ، دراسة فرانك فريغوزي<sup>7</sup> حول التنظيم المؤسسات للإسلام في تونس، مساهمة محمد كرو<sup>8</sup> حول سياسات الإسلام في تونس، بحث القاسمي محمد رؤوف<sup>9</sup> حول التنظيمات المسجدية في الجزائر، دراسة عبد الحكيم أبو اللوز<sup>10</sup> حول السياسة الدينية في المغرب، أطروحة عباس بوغالم<sup>11</sup> حول المسألة الدينية والمؤسسة الملكية بالمغرب، التحقيق الميداني حول القيم

<sup>5</sup> Abderrahmane Moussaoui, « La mosquée en Algérie. Figures nouvelles et pratiques reconstituées », Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [En ligne], 125 | juillet 2009, mis en ligne le 05 janvier 2012, consulté le 22 mai 2012. URL <http://remmm.revues.org/6159>.

<sup>6</sup> بغداد، محمد، إنتاج النخب الدينية في الجزائر، الجزائر، دار الوعي للنشر والتوزيع، 2010.

<sup>7</sup> Frégosi F , « La régulation institutionnelle de l'islam en Tunisie ; entre audace moderniste et tutelle étatique », in Frégosi F. et Zeghal M. *Religion et politique au Maghreb*, Paris , éditions Institut Français des Relations Internationales, 2005.

<sup>8</sup> Kerrou, M. (1998), « Politiques de l'islam en Tunisie », in M. kilani (dir.), *L'islam et changement social*, Lausanne, Payot. 1998.

<sup>9</sup> القاسمي، محمد رؤوف، التنظيمات المسجدية، وهران، دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية Crasc، ملف الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والأفاق، تنسيق الزبير عروس. رقم 13، 2005.

<sup>10</sup> أبو اللوز، عبد الحكيم ، "التوجهات الجديدة للسياسة الدينية في المغرب" ، مجلة إنسانيات ( المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية)، عدد 31، جانفي- مارس 2006، ص.ص 31-43 .

<sup>11</sup> عباس بوغالم ، المؤسسة الملكية والمسألة الدينية بالمغرب ، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق ، الموسم الجامعي 2007-2008، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، جامعة محمد الأول ، وجدة، المغرب (غير منشورة).

والممارسات الدينية في المغرب<sup>12</sup>، مساهمة أحمد زايد<sup>13</sup> حول الخطاب الديني في مصر اليوم و دراسة محمد نبيل ملين<sup>14</sup> حول العلاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية في السعودية. ولا يفوتنا أن نحيل إلى الدراسات الأخيرة حول الأئمة في فرنسا وأهمها الدراسة الميدانية لـ Solenne Jouanneau بعنوان: الأئمة في فرنسا، سلطة دينية تحت المراقبة<sup>15</sup>.

## 5. توزيع المحاور حسب كل باحث

المحور الأول: الأئمة والخطاب حول مؤسسة الديني في الجزائر . حالة غرداية /جيلالي المستاري

المحور الثاني: التقايبية عند الأئمة في الجزائر /فريد مركاتش

المحور الثالث: تكوين الأئمة وخطاب مؤسسة السلطة الدينية . حالة معهد تكوين الأئمة بغليزان /الغرس سهيلة

---

<sup>12</sup> El Ayadi,M. et autres. *L'islam au quotidien, Enquête sur les valeurs et les pratiques religieuses au Maroc*, Casablanca, éditions Prologues, 2007.

<sup>13</sup> زايد، أحمد، صور من الخطاب الديني المعاصر. خطاب المؤسسة والنخبة، القاهرة، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2007.

<sup>14</sup> ملين ، محمد نبيل، علماء الإسلام؛ تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين ، ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، 2011.

<sup>15</sup> Jouanneau, Solenne , *Les imams en France, une autorité sous contrôle*, Marseille, Agone, 2013.